وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

ⴰⵖⵏⴰⵡⵉⵙ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵎⴻⵔⵉ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵜⵉⵖⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵖⵔⵉⵎⵉⵏ

جامعة مولود معمري-تيزي وزو
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها
رقم الترتيب:.....
الرقم التسلسلي:.....

MOULOUD MAMMERI TIZI-OUZOU

LETTRES ET DES LANGUES

LANGUE ET LITERATURE ARABES

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

الميدان: لغة وأدب عربي

الفرع: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات تطبيقية

عنوان المذكرة

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

إعداد الطالبين:

- سهام لعمري
- نور الدين كبابي

إشراف الأستاذة:

عقيلة لعشبي

لجنة المناقشة

د. جوهر مودر	*أستاذة بجامعة مولود معمري تيزي وزو*	*رئيسة*
د. عقيلة لعشبي	*أستاذة بجامعة مولود معمري تيزي وزو*	*مشرفة ومقررة*
د. مسعودة سليماني	*أستاذة بجامعة مولود معمري تيزي وزو*	*ممتحنة*

السنة الجامعية: 2020/2019

إهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أبي الغالي قدوتي، ومثلي الأعلى، الذي فارقني بجسده، ولكن روحه مازالت ترفرف في سماء حياتي.

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى من منحتني الحنان، الحب والقوة بدعواتها أمي نور عيني.

إلى من أمدتني بالنصح والإرشاد وكانت الدافع لي أختي حبيبتي ليندة.

إلى الذين كانوا سندي وعضدي وشاطري أفراحي وأحزاني ومثال العطاء والتضحية إخوتي وأخواتي.

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته

إلى رفيق العمر سفيان.

إلى من كانوا معي في طريق النجاح إلى أغلى الحبايب

صديقاتي وأصدقائي، ميليسا، صبرينة، يونس، نور الدين،

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمي من الإبتدائي

إلى الطور الجامعي.

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم ورقتي

إنّ إنهاء عملي لم يكن ليتم لو لا دعمكم لي.

أتمنى أن ينال رضاكم.

سـهام

إهـــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى روح أمي الزكية الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى أبي و إخوتي حفظهم الله تعالى.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير

لأستاذتنا الكريمة "لعشبي" لمساعدتنا بكل جهدها وعدم التقصير معنا لاجتياز الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز مذكرة التخرج، لكي مني كل الاحترام والتقدير.

أتقدم بالامتنان لكل من مدّ يد المساعدة في إنجاز هذا العمل والشكر الخاص لشريكتي في مذكرة التخرج "سهام".

وآخر دعوانا أنّ الحمد لله رب العالمين

نور الدين

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، محمد الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد...

اللغة وسيلة يعبّر بها الفرد عن مشاعره و أفكاره، وأداة للتفاهم مع أبناء جنسه، وهي مستودع تراث الأمم و خبرتها، ووعاء لنقل التراث من جيل إلى جيل. واللغة العربية هي لسان الأمة العربية والإسلامية.وهي لغة حية عرفت بتراثها اللغوي و تنوع أساليبها و كثرة مجازاتها، وجمال القول فيها، وقد شرّفت بأن أنزل الله بها أشرف كتبه فحقّ لهذه اللغة أن تحظى باهتمام، وقد سخّر الله لها علماء استنبطوا منها قواعدها التي التزمها الناطقون بها فحفظت لسانهم من اللّحن والخطأ الذي دخله بسبب احتكاكهم بالشعوب الأخرى، وقد توسّع العلماء في هذا المجال حتى صار علما مستقلا بذاته عرّف بعلم النّحو.

فعلم النّحو يعدّ وسيلة ضرورية لحفظ اللغة العربية، وأهمية النّحو تنبع من أهمية اللغة نفسها. فإذا كانت الغاية هي حفظ اللغة من اللّحن وضمان سلامة انتقالها من جيل إلى جيل، من غير تغيير ولا تبديل، فإنّ علم النّحو هو الذي يكفل الوصول إلى هذه الغاية عن طريق قواعده و أحكامه التي استنبطها النحاة من المدوّنة اللغوية العربية، وقد شملت هذه المدوّنة القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرا، وأمّا بالنسبة للحديث النبوي الشريف فقد كان محل خلاف هؤلاء العلماء، قد انبنت خلافاتهم على أسباب ذكروها وانقسموا على أساسها إلى ثلاثة أقسام: فمنهم الرافض بالاحتجاج بالحديث النبوي في المجال النّحوي، ومنهم المؤيد، ومنهم من اتّخذ موقفا وسطا.

ورغبة منا في استجلاء الحقيقة في هذا الأمر اخترنا أن يكون موضوع بحثنا حول "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف". وسبب اختيار هذا الموضوع هو:

- البحث عن السبب في رفض النحاة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف رغم فصاحته وبلاغته.

و بناء على ما سبق قمنا بصياغة إشكالية البحث على النّحو التالي: يحتل الحديث النبوي الشريف المرتبة الثانية بعد القرآنالكريم في مصادر الاحتجاج، لكنّه رُفض من طرف الكثير من النحاة، فلماذا هذا الرفض بحقّه؟

وتقتضي هذه الإشكالية القيام بعملية قراءة للكتب والمؤلفات التي ألفت في النحو منذ عصر سيبوية(ت180هـ) إلى عصرنا الحاضر لمعرفة موقف الرافضين من الاحتجاج بالحديث النبوي في النّحو والمؤيدين، والمتوسطين، ومعرفة الأسس التي بنا عليها كل منهم موقفه.

وللإجابة عن الإشكالية السابقة قسّمنا البحث إلى ثلاثة فصول على أن تكون هذه الثلاثة مسبوقة بمقدمة و متلوة بخاتمة.

- **الفصل الأول وعنوانه:** (الحديث النبوي الشريف ومصادر الفصاحة العربية)، وتطرقنا فيه إلى تعريف الاحتجاج لغة واصطلاحا، كذلك بيّننا مرادفاته، شروطه، وأغراضه، مصادره، وفي الأخير قمنا بتقديم تعريف للحديث النبوي الشريف لغة واصطلاحا.
- **الفصل الثاني وعنوانه:** (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف)، وتطرقنا فيه إلى عرض موقف النحاة الرافضين الاحتجاج به. ثم موقف النحاة المؤيدين، وفي الأخير عرض موقف المتوسطين.
- **الفصل الثالث وعنوانه:** (موقف النحاة المحدثين وقرار مجمع اللغة العربية المصري من الاحتجاج بالحديث النبوي) وفيه قمنا بعرض مواقف بعض النحاة المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. ثم قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ذلك.
- **الخاتمة:** وقد ضمناها بأهم ما توصلنا إليه من نتائج واقتراحات.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بوصف الظاهرة وتحليلها.

ورجعنا أثناء إنجاز هذه الدراسة إلى مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي.
- الحديث النبوي في النحو لمحمود فجال.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لخديجة الحديثي، وغيرها.

وبعد فضل الله استطعنا إكمال هذا البحث رغم الصعوبات التي واجهتنا، ومنها:

- عدم توفر أهم الكتب ذات العلاقة بالدراسة في المكتبة الجامعية.
- كثرة المراجع مما أدى إلى صعوبة التنسيق بين المعلومات فهي متفقة حينا، ومختلفة حينا آخر.
- جائحة كورنا التي كانت أكبر عائق لنا في فترة إتمام هذا البحث مما أدى ذلك إلى إعاقة سرعة إنجاز هذا البحث.

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من يستحق الشكر إلى كل من مدّ لنا يدّ العون من قريب أو من بعيد، نشكر أستاذتنا المشرفة (عقيلة لعشبي) جزيل الشكر على ما بذلته من جهد واهتمام بهذا البحث، وقد كانت تصويباتها وتوجيهاتها بمثابة منارة أنارت لنا الطريق، جزاها الله عنا خيرا وجعلها دائما في خدمة العلم.

وفي الختام نأمل أن نكون قد أحطنا بموضوعنا هذا وأضفنا إليه ما يفيد المطلّع عليه.

نعوذ بالله من زلل القلم، وخطأ الرأي، وظلال السبيل،

عليه توكلنا، وبه نستعين.

هو موفقنا وإليه ننيب.

الفصل الأول: الحديث النبوي الشريف ومصادر الفصاحة العربية

1- تعريف الاحتجاج:

أ- لغة.

ب- اصطلاحا.

2- مرادفات الاحتجاج:

أ- الاستشهاد.

ب- الاستدلال.

ت- التمثيل.

3- شروط الاحتجاج.

4- أغراض الاحتجاج.

5- مصادر الاحتجاج:

أ- القرآن الكريم.

ب- الحديث النبوي.

ت- كلام العرب.

6- تعريف الحديث النبوي الشريف:

أ- لغة.

ب- اصطلاحا.

تعدّ الكلمات المفاتيح من عنوان المذكرة الأسس المشكّلة لموضوع الدراسة، فهي التي تضبط المجال الذي يدور فيه البحث وتعتبر عن مضامينه، وتحدد موقعه من الدراسات المتداخلة، كما تمكّن القارئ من الولوج فيه على بينة من أمره، ولذا كان لزاما علينا التعريف بها (لغة واصطلاحا) وانطلاقا من تفكيك العنوان تحصلنا على الكلمات التالية:

1- تعريف الاحتجاج:

1-أ- لغة:

مصدر احتجّ من الحجة، وهو الإتيان بدليل أو برهان لإثبات أو إنكار حكم معيّن للإبانة عنه وإيضاحه، قال الله تعالى: "... لِئَلَاّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ...". (البقرة، 150)

1-ب- اصطلاحا:

هو تقديم الحجّة والبرهان حول قضية نحوية ما اختلف فيها، وتكون بالاستشهاد بآيات من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو بيت من الشعر أو كلام العرب وغيرهم "والاحتجاج هو إثبات شيء بدليل نقلي يعود إلى من يصحّ الاحتجاج به لتوثيق مسألة من المسائل أو ما يؤتي به من الكلام الفصيح ليشهد على صحة العبارة دلاليا أو نحويا، ومدى موافقتها ومخالفتها للعرف اللغوي". (بلعيد، 2005، ص. 91)

والاحتجاج هو الاستدلال بأقوال من يصحّ الاستشهاد بهم لإثبات صحّة قاعد لغوية أو نحوية "وهو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو وهو يرادف في هذا الاستشهاد ويقابله التمثيل". (اللبدي، 1985، ص.61)

2- مرادفات الاحتجاج:

نجد اللغويين والنحاة يستعملون أربعة مصطلحات بدلالات متقاربة وهذه المصطلحات هي: الاحتجاج، الاستشهاد، والاستدلال، والتمثيل.

أ- الاستشهاد:

لغة: مصدر اسْتَشْهَدَ من الشهادة:

هو إقامة الدليل لإثبات صحّة حكم ما.

اصطلاحا:

الاستشهاد في المجال النحوي هو التوظيف اللغوي لمجموعة من الأقوال التي بلغت مستوى عاليا من الفصاحة ويكون هذا بآية أو حديث نبوي أو عبارة مروية من أجل إثبات وبرهان صحّة أو بطلان قاعدة أو رأي. "الاستشهاد جاء بعد وضع القواعد، وهو الإتيان بكلمة أو عبارة مروية أو بيت شعري مروٍ عن العرب الذين يُحتج بهم لإثبات قاعدة، أو صحة استخدام ذلك المروي كالاستشهاد ببيت شاعر من شعراء عصر الاحتجاج على صحة أو فساد عبارة ما". (بلعيد، 2005، ص. 92)

الاستشهاد هو الدليل الذي يقدمه النحوي لإثبات أو رفض قاعدة ما، أو قضية لتدعيم وتأييد رأيه بما استشهد به من لغة العرب السليمة شعرا كانت أو نثرا: "وهو الدليل الذي يُعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما، ورفض أخرى، وهو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح". (ياقوت، 2003، ص. 71)

والاستشهاد هو توظيف الأمثلة أو النصوص من أجل التوضيح، ويستخدم من أجل الشرح والإيضاح بشكل مبسّط.

ب- الاستدلال:

لغة: مصدر اسْتَدَلَّ: ونقصد به طلب الدليل وهو الطريق المرشد إلى المطلوب.

اصطلاحا:

هو طلب الدلالة والنظر فيها للوصول إلى المدلول، والاستدلال يطلق على ما أمكن التوصلّ به إلى معرفة الحكم، وهذا الدليل يكون سواء من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو من كلام العرب الفصيح "والاستدلال تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر فيسمى استدلالا آنيا أو بالعكس ويسمى استدلالا لميا أو من أحد الأثريين إلى الآخر" . (الجرجاني، دت، ص. 70)

فمنه نقول إنّ الاستدلال هو الإتيان بالدليل لإثبات قاعدة نحوية ما وذلك يكون من القرآن الكريم أو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم أو من كلام العرب.

ت- التمثيل:

لغة: مصدر مَثَّلَ: وجمع مثل هو أمثال وأمثلة.

والتمثيل هو نوع من الحجاج ونعني به التشبيه بكل أنواعه، كما أنّه يدل على المماثلة والشبه والنظير.

اصطلاحا:

التمثيل هو عملية معرفية لنقل المعلومات أو معنى من موضوع معين إلى موضوع أخر. "التمثيل يطلق على النص المصنوع، أو غير الموثّق، بأنّ ساقه نحوي عمن لا يحتجّ بكلامه، غير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان، ويطلق على ما ليس من كلام العرب القدامى". (بلعيد، 2005، ص. 91)

والتمثيل هو نوع من الحجاج وهو الأنسب للتواصل اللغوي وللمتلقي أيضا، ويوظف التمثيل في النحو من أجل توضيح المعاني لبعض التراكيب.

والتمثيل أيضا هو ما يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد.

3- شروط الاحتجاج:

وضع علماء اللغة شروطا للاحتجاج لكي يكون هذا الاحتجاج مقبولا ويؤخذ به للاستدلال به على صحة قاعدة نحوية وتتمثل هذه الشروط:

- **الفصاحة:**

ونعني بها الإبانة والظهور، وهي أن تكون الكلمة خالية من تنافر الحروف أي الحروف المتقاربة في المخارج، وتكون اللفظة فصيحة، بحيث يعبّر المتكلّم بألفاظ فصيحة خالية من التعقيد والمتبادرة إلى الفهم ومأنوسة الاستعمال بين الكتّاب والشعراء.

كان النحاة لا يجدون هذه الألفاظ إلا بتنقلهم في البوادي لأنّ القبائل المشهورة هي التي تتلفظ بالألفاظ الفصيحة: "ولو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخيالها وانتقالها عادة الفصاحة، وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما ترد عنها" (ابن جني، دت، ص 5)

اتفق العلماء على أنّ لغة القرآن الكريم هي الأرقى والأسمى، لأنّها تمثّل أرقى درجات الفصاحة، فما وافق ألفاظه فهو فصيح وما خالفه فهو غير مقبول.

- **صحة السند:**

السند وهم الراوة الذين ينقل عنهم الأحاديث أو كلام العرب الذين يتصفون بالأمانة والصدق، بحيث يكون ذلك الكلام صحيحا خاليا من التحريف، والتدليس والكذب.

" وكان الخط العربي الذي كتب به مصحف عثمان، لا يعرف النقط ولا الشكل، فلم يخل هذا الخط من التصحيف والتحريف، ولكن الاعتماد في هذا الشأن على السند الصحيح في الكتابة مصحوبا باستظهار المسلمين لهذه النصوص". (حسان، 2000، ص. 24)

كان العرب يشترطون أن يكون الرواة مرتبطين بالقبائل التي اشتهرت وعرفت بالفصاحة مثل: قيس، أسد، تميم، هذيل، وكنانة وطيء. لأنّهم عرفوا بصدق الأمانة والحفظ.

- أن يكون الراوي عدلا، بمعنى وجب على الراوي التحلي بالعدل والإنصاف، وقد اشترط العلماء هذا الشرط احترازا من تعمد الكذب.
- **التواتر:**

نعني به أن ينقل رواة عن رواة ثقات إلى أن يصلوا إلى المصدر الرئيسي، ويكون ذلك النقل صحيحا وفصيحا خاليا من الشذوذ."اعلم أنّ النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وأحاد فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم". (الأنباري، 1957، ص. 83)

ونقصد بالتواتر التتابع، أي جاء الشيء على أثر الشيء الذي سبقه.

4- أغراض الاحتجاج:

للاحتجاج غرضان أساسيان هما:

لفظي: يستعمل هذا الغرض لإثبات صحّة استعمال تركيب أو لفظ ما وما يتبع ذلك من القواعد في اللغة والنحو والصرف.

وفيما يتعلق بهذا الغرض فقد تشدّد العلماء في شروط قبول الشاهد اللغوي لهذا الغرض من الاحتجاج، فلم يجوّزوا الاستشهاد في اللغة والنّحو والصرف إلا بكلام من يوثق بفصاحته من العرب.

معنوي: يستعمل لإثبات معنى كلمة ما، يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني، والبيان والبديع، ولحرصهم على سلامة اللغة احتجوا بكلام القدامى ومن يوثق بفصاحتهم من العرب الخلص وحددوا ذلك ضمن عصر معين، والمتمثل في عصر الفصاحة وقبائل معينة، مثل: قيس، أسد، تميم، هذيل، كنانة، وطيء.

5- مصادر الاحتجاج:

يمكن حصر مصادر الاحتجاج اللغوي في ثلاثة أصول أو مصادر وهي:

القرآن الكريم والقراءات، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الذي ينقسم بدروه إلى قسمين: "**الشعر والنثر**" وتعتبر هذه المصادر أدلة القياس المعتمدة في بناء النحو العربي وأصوله.

أ- القرآن الكريم:

هو كلام الله المعجز، المنّزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام، بلسان عربي مبين، المتعبّد بتلاوته المنقول إلينا بالتواتر، المدوّن في المصاحف.

القرآن الكريم هو أساس الإسلام وقاعدته وهو كتاب العربية الأول والأكبر حيث أجمع العلماء على أنّ نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول والمصدر الأساسي في تقعيد اللغة العربية، فهو كتاب الله المنزّل بلسان عربي مبين، قال الله تعالى: "**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًا لَعَلَكُمْ تَعْقِلُونَ**". (يوسف، 2)

أخذ النحاة الاحتجاج بالقرآن الكريم باعتباره المصدر الأول من مصادر الاحتجاج وهو في أعلى درجات الفصاحة ويمثّل العربية الأصلية والأساليب العالية.

أجمع النحاة على أنّ النص القرآني بكل قراءاته المتواترة والشاذة أصحّ كلام عربي يحتج به واتخذوا القراءات القرآنية شواهد للكثير من أصولهم وأحكامهم.

ونقصد بالقراءة المتواترة هي القراءة التي رواها جمع عن جمع، يستحيل تواطؤهم على الكذب، وكانت موافقة للرسم العثماني، ووافقت العربية ولو بوجه من وجوه اللغة، ويدخل في هذا النوع قراءات الأئمة السبع المتواترة وهم:

- عبد الله بن كثير الداري المكي (ت. 120هـ)
- عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي (ت. 118هـ)
- عاصم بن أبي الأسدي (ت. 127هـ)
- أبو عمرو بن العلاء (ت. 154هـ)
- حمزة بن حبيب الزيات (ت. 156هـ)
- نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيم المدني (ت. 169هـ)
- الكسائي (ت. 189هـ)

أمّا القراءة الشاذة فهي كل قراءة خالفت الرسم العثماني، ولو صحّ سندها ووافقت العربية، ويمثّل لهذا النوع من القراءات بقراءة ابن مسعود (ت. 327هـ) رضي الله عنه، لقوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".(المائدة، 38)

إذ قرأ بدل "أيديهما، أيمانهما"

هذه القراءة شاذة رغم أنّ إسنادها صحيح إلاّ أنّنا قلنا عليها شاذة لأنّها شذّت عن رسم المصحف.

ب- الحديث النبوي الشريف:

الحديث النبوي الشريف هو كل أقوال النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ويعد الحديث النبوي المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن الكريم في الدين الإسلامي، وفقا لأهل السنة ويرتبط ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم، وله أهمية لا تقلّ عن أهميته، حيث يقوم بتفسير وشرح معاني ودلالات الآيات القرآنية فهناك العديد من الأحكام التي ترد في القرآن الكريم، ولا يستطيع المسلم فهم كيفية القيام بها إلاّ بالرجوع إلى الأحاديث والسنة النبوية الشريفة من أجل الحصول على التفسير الصحيح.

ت- كلام العرب:

هو المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج، وهو يشمل كل ما قيل من أشعار العرب ونثرها في زمن الفصاحة.

كان النحاة القدامى يعتمدون على الشعر اعتمادا يكاد يكون كليا، لأنّ الشعر هو الكلام الموزون المقفى ولقد لقي عناية كبيرة من طرف اللغويين حيث اعتبروه الدعامة الأولى لهم.

حددت الفترة الزمنية للاحتجاج بمائة وخمسين سنة قبل الإسلام إلى أواخر القرن الرابع للهجري، وسميت بعصر الفصاحة، وكانت قريش أفصح القبائل وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي، بالإضافة إلى قيس وأسد وتميم وهذيل وبعض من كنانة والطائيين،

وكانت هذه القبائل تتصف بفصاحتها وحسن لغتها ورقة لسانها، وتتم عملية النقل وفق مصدرين هما: العرب الفصحاء والرواة الثقات من العرب.

"وذلك خوف أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم". (السيوطي، 2006، ص. 59)

أي يجب الاحتجاج بكلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها ولا يجب الاحتجاج بكلام الشعراء الغير العرب أي الأعاجم وأيضا المحدّثين، وقد قسّم النحاة الشعر إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم شعراء العصر الجاهلي كإمرئ القيس والأعشى وزهير بن أبي سلمى، فشعر هؤلاء يقع الاحتجاج به دون أي اعتراض.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان بن ثابت، وكعب بن زهير، فشعر هؤلاء حجة أيضا.

الطبقة الثالثة: وهم الشعراء الذين عاشوا في صدر الإسلام وعرفوا بالشعراء الإسلاميين، كجرير والفرزدق والأخطل

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدّثون وهم من أتوا بعد الإسلاميين، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأولى والثانية يحتج بشعرهما في جميع علوم الأدب أي النحو واللغة والصرف والمعاني والبيان وغيرها، أما الطبقة الثالثة فقد اختلفوا في صحّة الاستشهاد بها، وأما الطبقة الرابعة فلا يحتج بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف، فقد أجمعوا على أنّه لا يحتجّ بكلام المولّدين والمحدّثين في اللغة العربية.

أما بالنسبة إلى النثر فهو الكلام الفني المنثور بأسلوب تلقائي و عفوي لا يقيده النظام الإيقاعي، كما هو حال الشعر، تميزه اللغة المنتقاة والمنطق السليم المقنع، المؤثر في المتلقي.

من فنونه:

القصة، والمقالة والخطابة والمسرحية النثرية وفنون النثر الوصفي، كالنقد الأدبي وتاريخ الأدب، والأدب المقارن والنثر أدب إنشائي.

ويراد بالنثر ما يلي:

أ- لغة الحديث المستعملة في التخاطب: وهي اللغة الدارجة المستعملة في البوادي أو في المدن طوال عصور الفصاحة.

ب- لغة الأمثال: وهي اللغة التي تستعمل من قبل فئة معينة في المجتمع تمتلك القدرة على التعبير عن المناسبات بأسلوب أدبي راق.

فالأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وتحمل بذلك إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه.

ولعلّ النحاة انصرفوا عن النثر لأنّهم وجدوا في أبيات الشعر ما يغنيهم عن غيره من كلام العرب.

6- تعريف الحديث النبوي الشريف:

لغة:

جمع أحاديث والحديث هو القول، أي الكلام الذي يتحدث به شخص ما، قال الله تعالى: وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِكَ فَحَدِثْ". (الضحى، 11)

بمعنى بَلِغْ ما أرسلت به.

اصطلاحا:

هو كل ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أي كل ما تلفظ به.

وهناك بعض النحاة من عرّف الحديث النبوي الشريف بأنه يشمل أقوال النبي عليه الصلاة والسلام، أما بالنسبة فيما يخص التقرير والأوصاف بنوعيها ليست من مفهوم الحديث النبوي."ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط" (الزقزاق، دت، ص. 233)

الحديث النبوي الشريف هو كل ما قاله النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أي كل ما ورد عنه من قول أو سيرة وردت عنه سواء كانت قبل البعثة أم بعدها. "هو كلام الرسول العربي الأمين محمد صلى الله عليه وسلم سواء أكان بلغة قبيلته التي ينسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها، أو من خاطبه من أفرادها". (الحديثي، 1981، ص. 13)

أي كل ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول.

يأتي الحديث النبوي الشريف مصدرا ثانيا من مصادر التشريع اللغوي بعد القرآن الكريم، كما أنّه أتى مبيّنا لقواعد وأحكام الشريعة ونظمها، ومفصّلا لما جاء مجملا في القرآن الكريم، موضّحا لبيانه ومعانيه ودلالاته، كما أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن ينطق عن الهوى بل كان كلامه موحى إليه من الله تعالى، قال تعالى: "وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى(3) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى(4)". (النجم، 04)

فالحديث النبوي الشريف هو بمثابة القرآن الكريم في التشريع من حيث كونه وحيا أوحاه الله للنبي، والحديث مرادف للقرآن في الحجية ووجوب العمل به، حيث تستمد منه

أصول العقيدة والأحكام المتعلقة بالعبادات والمعاملات بالإضافة إلى نظم الحياة من أخلاق وآداب وتربية.

أخذ النحاة الاستشهاد بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم باعتبارها مصدر احتجاجهم ومرجع أحكامهم لأنّ أحاديثه كانت ولا تزال نموذجا حقيقيا في الاستدلال، وباعتباره أفصح العرب وأبلغهم.

اتفق العلماء على تقسيم الأحاديث النبوية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الصحيح، والحسن، والضعيف.

- **الحديث الصحيح:**

هو الحديث الذي قام الرواة بنقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالتزامهم بالأمانة والصدق والحفظ الجيد للحديث من بدايته إلى نهايته ويكون خاليا من الشذوذ والعلة.

- **الحديث الحسن:**

هو الحديث النبوي الشريف الذي قلّت رتبته عن الحديث الصحيح، ولم ينزل إلى مرتبة الحديث الضعيف، وهو الحديث الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.

- **الحديث الضعيف:**

هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح والحسن من صدق الرواة والحفظ الجيد، وهو ما كثر فيه الشذوذ والعلّة.

نال الحديث النبوي الشريف حظا وافرا من اهتمام المسلمين على اختلاف مذاهبهم منذ ظهور الرسالة الإسلامية إلى غاية يومنا هذا، ذلك لكونه في نظر المسلمين المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، لهذا حظي باهتمام بالغ منهم على مرّ العصور

متمثلا في حفظه وروايته، وتعليمه، وتدوينه، وشرحه، ولقد مرت عملية تدوين الحديث بعدة مراحل تتمثل في:

- **التدوين في عصر النبوة:**

في بداية الأمر نهى الرسول صلى الله عليه وسلّم عن تدوين الحديث، وبعد أن زالت الأسباب التي دعت إلى النهي، كان عدد من الصحابة يملكون صحائف قد جمعوا فيها عددا كبيرا من أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، مثل صحيفة عبد الله بن العاص (ت 63هـ) التي أطلق عليها تسمية الصحيفة الصادقة.

- **التدوين في عصر الخلفاء الراشدين والصحابة:**

لقد تشدّد الخلفاء الراشدون كثيرا عند روايتهم للحديث فلا يروى الحديث إلاّ بعد تثبت وتمحيص، فقد استمرت رواية الحديث وفق شروط وضوابط موضوعة لذلك، وذلك كان حرصا منهم على سلامة القرآن الكريم، فنجد بعض الصحابة والخلفاء قاموا بتدوين الحديث ثم حذفوه.

- **التدوين في عصر التابعين:**

هناك بعض التابعين من رفض تدوين الحديث، حيث فضّلوا أخذ الحديث حفظا كما أخذه بعض الصحابة ومن هؤلاء التابعين الإمام الشعبي (ت 103هـ)، وإبراهيم بن يزيد التيمي (ت 95هـ)، في حين هناك بعض التابعين من أجاز كتابة الحديث وذلك اقتداء بالصحابة وهم: سعيد بن المسيب (ت 94هـ) وعطاء بن أبي رباح (ت 114هـ)، السنة النبوية الشريفة لم تدون في القرن الأول تدوينا شاملا في المصنفات، وإنّما كانت في الصحائف، ففي فترة حياة الرسول صلى الله عليه وسلم كان الحديث ينقل بالحفظ حتى توفيّ، ثم قاموا بتدوّينه.

وفي أواخر عصر التابعين ازداد وضع الحديث فصار ذلك واجبا من أجل حماية نصوص السنة، ثم شاع التدوّين بعد هؤلاء فيمن تلاهم من الأمة، كل حسب ما سمح له.

وأهم الكتب التي حوت كلامه صلى الله عليه وسلم ، نذكر:

- الجامع الصحيح للبخاري (ت 256هـ).
- صحيح مسلم (ت 261هـ).
- سنن ابن ماجة (ت273هـ).
- سنن ابن داود (ت275هـ).
- سنن النسائي(ت303هـ).
- جامع الترمذي (ت279هـ).

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الذي كان بعنوان: "الحديث النبوي الشريف ومصادر الفصاحة اللغوية" إلى تقديم مفهوم الاحتجاج الذي نعني به تقديم الحجة والبرهان حول قضية ما اختلف فيها، وتكون بالاستشهاد من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو من كلام العرب.

وقمنا كذلك بعرض مرادفات الاحتجاج المتمثلة في الاستشهاد، والاستدلال، والتمثيل، حيث اتفق النحاة على هذه المصطلحات لأنّها بدلالات متقاربة، ثم عرضنا شروطه لكي يكون الاحتجاج مقبولا ويؤخذ به للاستدلال على صحة قاعدة نحوية ما، ثم ذكرنا أغراضه، ومصادره.

وفي الأخير تطرقنا إلى تعريف الحديث النبوي الشريف لغة واصطلاحا، إذ قمنا بالتركيز عليه باعتباره المنطلق الأساسي لبحثنا.

الفصل الثاني: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي

1-الإتجاهات الرافضة:

أ- موقف البصريين.

ب- موقف الكوفيين.

2-الإتجاهات المؤيدة:

أ- موقف البغداديين.

ب- موقف الأندلسيين.

3-المتوسطون:

أ- موقف الشاطبي .

ب- موقف السيوطي .

يعدّ الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم ، و قد جعله الله تعالى مثيل القرآن الكريم في حجيته ولزوم العمل به، حيث قال الله تعالى: «مَنْ يُطِعِ الرَسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ». (النساء ، 80)

و هو الشارح للقرآن الكريم والموضّح لمبهمه و المخصّص لعامه، فقد قال الله تعالى: « بِالبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهِمْ وَلَعَلَهُمْ يَتَفَكَرُونَ». (النحل ، 44)

و سيبقى الحديث النبوي الشريف إلى جانب القرآن الكريم في الاستدلال والاحتجاج، فالتمسك بهما سر نجاح الأمة الإسلامية و تقدمها، قال الرسول صلى الله عليه وسلّم:«تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُوا بعدهما: كِتَابُ اللهِ وَسُنَتِي» (النيسابوري، 1954، ج2، ص. 820).

و يعتبر الحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادر الشواهد النّحوية التي تبنى به اللغة العربية، حيث اعتبر علماء اللغة القدماء و المحدّثين الحديث النبوي أصلا من الأصول التي يحتجّ بها في مجال اللغة.

لقد كثر الجدل حول الاحتجاج بالحديث الشريف بين النحويين القدامى و المحدّثين خصوصا ما تعلق بحجيّته في إثبات القواعد النحوية للغة العربية فمنهم من يجيز، و منهم من يمنع و فيهم من يتوسط بين الإجازة و المنع، و لكل اتجاه وَوجهة نظر و أدلة لتقوية رأيه.

1-الإتجاهات الرافضة :

لقد انصرف بعض القدماء عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، و بقوا صامتين في الخوض في حكم الاحتجاج به، فاستدلوا كثيراً بشواهد من القرآن الكريم و الشعر و النثر و لم يذهبوا للحديث إلا نادرا لأسباب معينة، فسنقوم بعرض رأي البصريين.

أ-موقف البصريين:

ذهبت طائفة من النحاة البصريين الأوائل إلى رفض الاحتجاج بالحديث النبّوي الشريف، كما أنّهم لم يعتمدوا عليه في استنباط قاعدة أو إثبات ظاهر، يؤخذ بها و يقاس عليها، فابتعدوا عن ذكره فلم يوردوا في مصنفاتهم إلاّ ما ندر منه في مجال الاحتجاج زاعمين أنّ الحديث غير موثوق في صحّة لفظه و مستندين إلى السببين الآتيين:

- الأحاديث النبّوية رويت بالمعنى دون اللفظ و لم تكن ألفاظها من ألفاظ النبّي عليه الصلاة و السلام، و إنّما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكونوا عربا فكان من الطبيعة أن لا يحتجوا بلفظه.

- أمّا السبب الثاني فقد وقع اللّحن في كثير ممّا روي من الأحاديث لأنّ أغلب الرواة كانوا أعاجم غير عرب، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب، و نعلم أنّ الرسول صلى الله عليه و سلّم أفصح العرب فلم يكن يتكلم إلاّ بأفصح اللغات و أحسن التراكيب، «و ممّا يؤخذ على أوائل البصريين أنّهم استبعدوا الحديث الشريف في استشهادهم بحجة أنّ الحديث يشتمل على قدر كبير روي بالمعنى و لم يضبط بلفظه و أنّ طائفة كبيرة من المحدّثين لم يكونوا عربا ينتمون إلى أصول عربية هي موضع ثقة في عربيتها".(السامرائي،1987، ص.26).

لم يحتج النحاة البصريون بأحاديث النبي صلى الله عليه و سلّم لأنّها لم تنقل كما سمعت عنه بل رويت بمعناه فقط، لذلك لم يثقوا بأنّ الألفاظ التي وصلتهم من لفظ الرسول صلى الله عليه و سلّم، و وقوع كثير من اللّحن في الأحاديث النبوية، لأنّ كثيرا من رواتها لم يكونوا عربا و لم يكونوا مجيدين للّسان العربي، و رأوا هذا الأمر سبباً قويا ليترك قدماء العرب الاحتجاج بالحديث في تقعيد اللغة العربية، و بناء الأحكام النحوية و قوانينها الكلية.

و من النحاة البصريين الذين رفضوا و منعوا الاحتجاج بالحديث النبّوي الشريف :

- أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب **بسيبويه**(ت180ه) من بين النحاة الذين منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي، رسم **بسيبويه** منهجا في تفسير أحكام اللغة و ضبط ظواهرها على ما جاء في القرآن الكريم و الشعر العربي و تجنب الاحتجاج بالحديث النبوي إلاّفي مواضع محدودة، وظّف فيها بعض الأحاديث تأييداً لحكم نحوي ما، و لكنّه لم يقر على أنّها من أحاديث النبيّ بل نسبها إلى كلام العرب.

و من بين الأحاديث التي تعرّض إليها سيبويه في وضع القواعد النحوية في تدوين كتابه "الكتاب" :

- عن النّصر بن محمد بن موسى اليماميّ. قال: عُدْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَجُلاً مَوْعُوكًا. قَالَ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ فَقُلْتُ: وَاللهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ أَشَدَّ حَرًّا. فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ صلى الله عليه وسلم:" أَلاَّأُخْبِرَكُمْ بِأَشَدِّ حَرًّا مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ هَذَيْنِكَ الرَجُلَيْنِ الرَاكِبَيْنِ المُقَفَّيَيْنِ " لِرَجُلَيْنِ حِينَئِذٍ مِنْ أَصْحَابِهِ" (النيسابوري،1954،ج4،ص.2297).

احتج سيبويه بجزء من هذا الحديث في باب سماه "ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام و الاختصار" ، فقال سيبويه: «حذفوا كما قالوا حينئذ الآن و إنّما يريد حينئذ و اسمع إليّالآن

فحذف و "اسمع" كما قال تالله ما رأيت كاليوم رجلا أي كرجل أراه اليوم رجلا» (سيبويه ، 1988،ج1، ص. 224).

فيتضح أنّ سيبويه لم يمهّد للحديث الذي احتجّ به بما يكشف صفته على أنّه حديث نبوي، و لم يضف إلى معرفة قائله بل هو عنده من أقوال عامة العرب.

- حدّثنا سعيد بن عروبة، عن قتادة، عن مطرق بن عبد الله بن الشخير، أن عائشة نبأته: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ " سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ المَلاَئِكَةِ وَ الرُّوحِ". (النيسابوري، 1954، ج1، ص.353).

وظّف سيبويه هذا الحديث في باب سماه ما المصادر ما ينتصب بإضمار الفعل المتروك، فيقول سيبويه:«قوله و اذكر سبوحاً قدوسا» (سيبويه،1988، ج1، ص.327).

استفاد سيبويه من هذا الحديث لمعالجة قضية نحوية و ليوضّح فكرته فأخذ جزءًا من الحديث فقط واستدلّ به.

- حدّثنا أنس بن مالك عن معاذ بن جبل، قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ النَبِي صلى الله عليه وسلم . لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلاَّ مُؤَخِرَةُ الرَّحْلِ. فَقَالَ :"يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ ! " قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ . ثُمَّ سَارَ سَاعَةً . ثُمَّ قَالَ:"يَامُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ !" قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ. ثُمَّ سَارَ سَاعَةَ. ثُمَّ قَالَ:" يَامُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ !" قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ.قَالَ:" هَلْ تَدْرِي مَا حَقُ اللهِ عَلَى العِبَادِ؟ قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ فَإِنَّ حَقَّ اللهِ عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرُكُوا بِه شَيئًا. ثُمَّ سَارَ سَاعَةً . ثُمَّ قَالَ:" يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ !" قُلْتُ لَبَيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ:" هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ إذا فَعَلُوا ذَلِكَ" قَالَ قُلْتُ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ:" أَنْ لاَ يُعَذِّبَهُمْ".(النيسابوري،1954،ج1،ص.87).

أورد سيبويه جزءًا من هذا الحديث في باب "ما يجئ منه المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره"، قال سيبويه : «كأنه أراد بقوله لبيّك و سعديك، إجابة بعد إجابة، كأنه قال:كلّما أجبتك في أمر فأنا في الأخر مجيب»(سيبويه، 1988،ج1، ص.350).

يتّضح لنا عزوف سيبويه عن نسبة هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلّم وتصرّف فيه كما يتصرّف في قول العرب.

- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" التَّمْرُ بِالتَّمْرِ. وَالحِنْطَةُ بِالحِنْطَةِ. وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ. وَالمِلْحُ بِالمِلْحِ. مَثْلاً بِمَثْلٍ. يَدًا بِيَدٍ. فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى إلاَّ مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ". (النيسابوري،1954،ج3،ص.1211).

ذكر سيبويه جزءًا من الحديث الشريف في باب "ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة و لا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به". قال سيبويه:« وذلك قولك كلّمته فاه إلى في،و بايعته يداً بيد كأنّه قال كلّمته مشافهة،و بايعته نقداً،أي كلّمته في هذا الحال» .(سيبويه، 1988، ج2،ص.391).

يتّضح فيما تقدّم أنّسيبويه قد أخذ جزءاً من الحديث وتصرّف فيه من غير أن يضفي عليه صفة كونه من حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم، ويرجع السبب في عزوفه عن نسبته، أنّه لم يكن واثقاً من أنّها ألفاظ النبي عليه الصلاة والسلام.

وظّف سيبويه بعض الأحاديث النبوية الشريفة في كتابه "الكتاب" فهو إمّا أن يذكرها مع آية قرآنية لتقوية و تعزيز ما يراه في مسألة من المسائل، و إمّا أن يذكرها ليبيّن نوعا من التعبير على أوجه متعددة من الإعراب تبعا للمعاني المختلفة التي تدل عليها، و إمّا أن يذكر الحديث وحده غير معتمد على آية قرآنية أو بيت من الشعر.

ويفسّر ذلك بأمثلة جارية على كلام العرب، وعدد الأحاديث النبوية التي استشهد بها هي ستة أحاديث فقط لكنّه لم يصرّح على أنّ تلك الأحاديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، فهي في نظره من أقوال العرب لذلك نجد في كتابه يقول "كما قال العرب " أو "نحو ذلك" ثم يذكر جزءاً من الحديث الذي استدلذ به.

ب- **موقف الكوفيين :**

لقد ساند النحاة الأوائل من الكوفيين رأي البصريين في رفض قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. «و قد فات الكوفيين كما فات البصريين أن يعنوا بالأحاديث و أن يدعموا دراستهم بما يصححونه منها». (الحديثي،2001،ص.34)

فذهبت هذه الطائفة من النحاة إلى القول بمنع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في المسائل النحوية، فانصرفوا عن الاحتجاج به، فلم يوردوا في مصنفاتهم إلاّ ما ندر منه في مجال الاستشهاد زاعمين أنّ الحديث غير موثوق من صحة لفظه، و مستندين إلى الأسباب التالية :

-أنّ الحديث روي بالمعنى ولم ينتقل فيه لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما نطق به ولا يصحّ أن يعدّ حجّة في الدراسات النحوية والصرفية التي يعتمد فيها على اللفظ. «ومعنى ذلك أن بعض الأحاديث التي رويت بالمعنى لم تكن ألفاظها من ألفاظ النبيّ عليه الصلاة و السّلام و إنّما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكونوا عرباً بالطبع». (المكرم، 1980، ص. 235).

-فلذلك رأوا أنّه من غير ممكن الاحتجاج بالأحاديث التي نقلت بالمعنى دون اللفظ، بحيث أنّ في نظرهم الأحاديث التي نقلت بالمعنى دخل فيها التحريف. فنجد قصة واحدة جرت في زمان النبّي صلى الله عليه و سلم، قال فيها لفظا واحدا فنقلت بألفاظ مختلفة من قوله مثلاً: «زَوَجْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ»، «خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ» و «مَلَكْتُهاَ بِمَا مَعَكَ منَ القُرْآنِ» و غير ذلك من الألفاظ الواردة، فيرون بأنّ الرسول صلى الله عليه و سلم

لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ و لا يجوز الرواية بالمعنى فإنّه يؤدي إلى اختلاف في لفظه فيدخله الكذب و إبطال معناه و إحالته.

-أنّه وقع اللّحن في كثير فيما روي من الحديث، لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب و لا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو فوقع اللّحن في كلامهم و هم لا يعلمون، و نعلم أنّ الرسول صلى الله عليه و سلم كأن أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلاّ بأفصح اللغات و أحسن التراكيب.

غير أنّ النحاة الطبقة الثالثة منهم الفراء استشهد بالحديث النبوي الشريف :

- أبو زكرياء الفرّاء (ت 207 هـ) : لقد اتبع الفراء منهجا مخالفا لما اتبعه النحاة الذين سبقوه حول قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، إذ قام بتصريح نسبة الأحاديث النبوية الشريفة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، و هذا ما جعله يتميز عن غيره من النحاة القدامى الذين انصرفوا و امتنعوا عن الحديث النبوّي.

و من بين الأحاديث النبوية التي ذكرها الفراء في كتابه "معاني القرآن" هي :

جاء الفراء بالحديث، عن سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل. قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يقول:" الكَمْأَةُ مِنَالمَنَّ. وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ للعَيْنِ".
(النيسابوري،1954،ج3،ص.1619).

لقد استدلّ الفراء بهذا الحديث لشرح الآية قال الله تعالى "وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ المَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَ مَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ" (البقرة،57).(الفراء، د.ت، ج1 ، ص. 38).

عن عدى بن حاتم رضي الله عنه. قال: يَا رَسُولَ اللهِ !إِنِّي أَجْعَلُ تَحْتَ وِسَادَتِي عِقَالَيْنِ: عِقَالاً أَبْيَضَ وعِقَالاً أَسْوَدَ. أَعْرِفُ اللّيْلَ مِنَ النَّهَارِ. فقال الرَسُولُ صَلّى اللهِ

عَلَيْهِ و سلّم: "إنّ وسَادَتَكَ لَعَرِيضٌ، إنَّمَا هُوَ سَوادُ اللَّيْل وَبَيَاضُ النَّهَار" (النيسابوري،1954،ج2، ص.767).

لقد أتى الفراء بهذا الحديث النبوي لبيان معنى الآية الكريمة قال الله تعالى" وكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ" (البقرة،187). (الفراء، د.ت، ص 115)

ذكر الفراء الحديث عن محمد بن زياد عن أبي هريرة. قال :خطبنا رسول الله صلى عليه وسلم فقال:" أَيُّهَا النَّاسُ ! قَدْ فَرَضَ اللهُ غَلَيْكُمُ اَلْحَجَّ فَحُجُّوا". فقال رجل :أَكُلُّ عَامٍ ؟يَا رَسُولَ اللهِ ! فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلاَثًا .فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم :" لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ. وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ "ثُمَّ قَالَ: ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ. فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَان قَبْلَكُمْ بكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ. فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ"(النيسابوري،1954،ج2،ص.9751).

جاء بهذا الحديث النبوي ليقوم بشرح و تفسير الآية قال الله تعالى:" يَاأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا لاَ تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَا لَكُمْ تَسُؤْكُمْ" .(المائدة،101). (الفراء، د ت، ج2، ص. 321)

لقد أتى بهذا الحديث، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: أخذ أبي من الخمس سيقا فأتى به النبي صلى الله عليه و سلم. فقال: هَبْ لي هَذَا، فَأَبَى "فَأَنْزَلَ اللَهُ عَزَّ وجَلَّ هَذه الآيَةَ". (النيسابوري،1854،ج3،ص.1367).

ذكر الفراء هذا الحديث النبوي ليبين سبب نزول الآية الكريمة، قال الله تعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ اَلْأَنْفَالِ". (الأنفال،01) (الفراء، دت، ج2، ص. 321).

وصلت عدد الأحاديث التي استشهد بها الفراء في كتابه معاني القرآن خمسة و ثلاثين حديثاً، و قد أكثر في كتابه هذا من الاحتجاج بكلام العرب شعرا و نثرا، غير أنه تميّز عن سيبويه في تصريحه بنسبة الأحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فمدح لذلك . و اشتهر

أمره عند النحاة المحدّثين، إلاّ أنّ الفراء احتج بهذه الأحاديث النبوية لتفسير آية أو كلمة فقط، و ليس في بناء القواعد النحوية. ورغم توظيفه للأحاديث النبوية و التصريح بها. إلاّ أنّه لم يخالف النحاة الكوفيين في رفضه الاحتجاج بالأحاديث النبوية، حيث استدل بهذه الأحاديث لشرح الآيات القرآنية و تفسير الكلمات وليس في بناء المسائل النحوية.

2-الإتجاهات المؤيدة:

بعد عرضنا للاتجاهات الرافضة للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف "موقف البصريين والكوفيين" نجد في المقابل بعض النحاة من القدماء والمحدثين من البغداديين والأندلسيين يجيزون الاحتجاج بالحديث الشريف في مسائل اللغة والصرف و النحو، و البيان و البلاغة و يمارسون ذلك فعلا في أعمالهم و تأليفهم دون أن يروا في الأمر شيئاً يمنع من ذلك.

أ- موقف البغداديين:

أجاز النحاة البغداديون الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة في أعمالهم و تأليفهم، دون أن يروا في الأمر شيئاً يمنع ذلك، حيث كانت الأغلبية العظمى منهم تؤيد بقوة الاستشهاد بالأحاديث في مجالي اللغة و النّحو، و من يطلع على كتبهم يجد مدى الترابط الوثيق و القرابة و التلاؤم بين علمي الحديث و النّحو، و الفائدة المتبادلة بينهما ، فقد دافعوا عن موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ردّا على النحاة القدامى الرافضين الاحتجاج به، و من أدلتهم :

- القول بأنّ الأحاديث النبوية بأسرها ليست موثوقّة بأنّها من كلام النبيّ صلى الله عليه وسلم قول باطل، لأنّ المتواتر وإن كان قليلا مجزوم بأنّه من كلامه عليه الصلاة والسلام، و لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.
- القول بأنّ القدامى لم يستدلوا بالحديث و لم يثبتوا القواعد الكلية به لا دليل على أنّهم كانوا يمنعون ذلك و لا يجيزونه، «أمّا الحديث النبوي فالقدامى لم يستشهدوا به في مسائل

النحو و الصرف، و عندي أنّ سبب ذلك يعود لعدم تعاطيهم هذا العلم، و لعدم ممارستهم إيّاه ». (فجال،1997، ص 136).

أي عدم استشهاد النحاة الأوائل بالحديث الشريف، ليس معناه أنّهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به، فقد تكون العلة لتركه هو عدم تعاطيهم إيّاه وكذلك عدم التعمّق و البحث فيه.

- أمّا بالنسبة إلى القول أنّ رواة الحديث أعاجم قول لا يعتمد به، لأنّ ذلك يقال في رواة الشعر و النّثر، فإنّ فيهم الكثير من الأعاجم.

و من أهم النحاة البغداديين الذين احتجوا بالحديث النبوي الشريف نجد :

- **أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)** : من أهم النحاة البغداديين الذين دافعوا عن قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، استشهد ابن جني بالحديث النبوي الشريف في مواضع كثيرة لإثبات أبنية وردت لمعان لم تعرف في غير الحديث أو عرفت في غيره و فسّرها بالحديث. كما احتج به في مواضع كان الكلام عليها أقرب إلى التصريف ، و مواضع أخرى في مسائل نحوية. و له كذلك كتب في الصرف و اللغة، و سنقوم بذكر بعض الأحاديث التي احتج بها ابن جني في كتاب "الخصائص".

- عن ابن شهاب، أخبرني سعيد بن المسيّب، أنّ أبا هريرة أخبره، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال: "إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ، أَنْصِتْ، يَوْمَ اَلْجُمُعَةِ، وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ ". (النيسابوري،1954،ج2،ص.583).

- أورد ابن جني هذا الحديث في باب القول على اللغة و ما هي. (ابن جني، 1955،ج1، ص15).

ومعنى ذلك أنّ كلّ حرف يتلفّظ به أو يصدره الفرد يعتبر لغة ،لذلك نجد ابن جني خصص في كتابه باب سماه "اللغة و ماهي".

- قال الرسول صلى الله عليه و سلم : «أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ» احتج ابن جني بهذا الحديث النبوي في إثبات باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة. (ابن جني، 1955 ،ج1، ص90).

و احتج ابن جني كذلك بالحديث النبوي الشريف في كتابه "المحتسب" منها:

عن أبي أسماء الرّحيّ، عن ثوبانة ، أنّ نبي الله صلى الله عليه وسلم قال:" إنَّ اللهَ تَعَالَى زَوَى لي اَلْأَرْضَ. حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَ مَغَارِبَهَا. وَأَعْطَانِي اَلْكَنْزَيْنِ اَلْأَحْمَرَ وَاَلْأَبْيَضَ"(النيسابوري،1954،ج4،ص.2216).

ويقصد بزوي بمعنى جُمع.

احتج ابن جني بهذا الحديث لبيان "الزي" من " زويت" بمعنى "جمعت" (ابن جني، دت ،ج2، ص.45).

- قال الرسول صلى الله عليه و سلم :«من اكتتب ضمنا كان له كذا » احتج بهذا الحديث في مجيء افتعل بمعنى افتُعلَ له. (ابن جني، د.ت ،ج2، ص18).

لقد احتج ابن جني بالحديث النبوي الشريف في مسائل الصرف و النحو، و هذا ما لاحظناه أثناء دراستنا لكتابيه "الخصائص" و " المحتسب" و استخراج بعض الأحاديث التي احتجّ بها، بحيث اعتبر الحديث النبوي المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم.

أمّا بالنسبة إلى طريقة تقديمه للأحاديث النبوية فإنّنا نجده يشير بأنّها من حديث النبيّ صلى الله عليه و سلم، فنجده يذكر آية قرآنية ثم يحللها بكلام العرب أو حديث نبوي في إثبات قاعدة نحوية ما.

ب_ موقف الأندلسيين :

اشتهرت الأندلس بحضارتها و عمرانها و ثقافتها الرفيعة، و في ظل هذه الحضارة تجلّت عناية الأندلسيين بالحديث النبوي الشريف، و بحثوا في ثنايا سطوره و كلماته، وكانوا

يتناولون القواعد النحويّة لدراسة ما فيه، لأنّ الحديث النبوي الشريف مادّة خصبة و نبع فياض و ميدان واسع في الدراسات النحوية.

دافع النحاة الأندلسيون عن موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف و عدوه مادّة خصبة للدراسات اللغّوية و النحوية و كان أبرز ما بني عليه دفاعهم ما يأتي:

- القول بأنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ فالخلاف فيه مشهور و كما أجاز قوم منعه أخرون. «إنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن و لم يكتب» .(الحديثي، 1981، ص. 23).

معنى ذلك أنّهم لم يجدوا أي دليل مدوّن و لا حتى في الكتب يدل على صحة ذلك، كما أنّ تجويز الرواية بالمعنى هو احتمال عقلي فحسب، فنحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث و ضبطهم لألفاظه حتى إذا شكّ في رواية ذلك الحديث أثبتوا شكّه و دونوه لكي يقوموا بالتحري عنه.

- أمّا القول بتعدد رواية القصة الواحدة فالردّ عليه بأنّ ورود القصة الواحدة بعبارات مختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان النبي صلى الله عليه و سلّم يعيد الكلام مرتين و أكثر لقصد البيان و إزالة الإبهام ، و قد ورد عنه صلى الله عليه و سلّم أنّه كان من عاداته تكرار الكلام ثلاث مرات ، و قد وضع البخاري بابا سماه "باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم منه".

- بالإضافة إلى القول إلى بعدم استدلال النحاة الأوائل بالحديث النبوي هو عدم صحة الاستدلال به، و لكن لا يوجد أي دليل يثبت أنهم كانوا يمنعون ذلك و لا يجيزونه ، إذ قد يتدارك المتأخرون ما فات المتقدّمين.

و من النحاة الأندلسيين الذين دافعوا عن الحديث النبوي الشريف نجد :

• جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) : يعدّ من طليعة النحاة الذين استندوا إلى الحديث الشريف في تأييد القواعد النحوية، بل هو أول من توسع في الاستشهاد به، حتى صار من مميزات مذهبه النحوي جعل من الحديث النبوي مصدرا مهما من مصادر التقعيد النحوي، و كان لا يكتب شيئا حتى يراجعه لذلك عدّه البعض من المتشدّدين في جواز الاحتجاج بالحديث الشريف.

خالف ابن مالك كثير من النحاة القدامى حول قضية الاحتجاج بالحديث النبوي و من بينهم شيخه أبوحيان (ت745هـ) الذي كان معارضا له. كما كان موقف ابن مالك فريدا بالقياس إلى من سبقه، و كان يكرر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية ، و هذه النظرة في الاحتجاج بالحديث النبوي مكّنته من أن يعرض آراءه بدقة، مستهديا بما ارتضاه من شواهد بلا تعصب لمذهب معين، فهو مع الاحتجاج بالحديث الشريف أينما يكن.

و من أشهر مؤلفاته نجد كتاب"شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" و قد قدّر عدد الأحاديث في هذا الكتاب بحوالي سبعين حديثا للنبي صلى الله عليه و سلم، و سنقوم بذكر بعض الأحاديث التي احتج بها في هذا الكتاب.

- عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه و سلم:" لَوْلاَ حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ، لَنَقَضْتُ اَلْكَعْبَةَ، وَ لَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ. فَإِنَّ قُرَيْشَا، حِينَ بَنَتِ اَلْبَيْتَ، اسْتَقْصَرَتْ. وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا"(النيسابوري،1954،ج2،ص.971).

استدلّ ابن مالك بهذا الحديث" لثبوت خبر المبتدأ بعد " لولا"" (ابن مالك، 1985، ص 120).

- عن عبد الله بن مسعود، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال:" عُذِّبَتْ إمْرَأَةُ في هِرَّةٍ. سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا اَلنَّارَ. لَا هيَ أَطْعَمَتْهَا وَ سَقَتْهَا، إذْ حَبَسَتْهَا. وَ لَاهِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ اَلأَرْضِ" (النيسابوري،1954،ج4،ص.1760).

وظف ابن مالك هذا الحديث في "إثبات استعمال "في" دالة على التعليل"(ابن مالك، 1985، ص 123).

–عن أبي عثمان، أنّه حدثه عبد الرحمان بن أبي بكر، أن أصحاب الصّفّة كانوا ناسا فقراء، و إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال مرة:" مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ، فَلْيَذْهَبْ بثَلَاثَةٍ. وَ مَنْ كَانَ عنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ، فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ بِسَادِسٍ"(النيسابوري،1954،ج3،ص.1627).

استدل ابن مالك بهذا الحديث في ما تضمن حذف فعلين و عامل جرّ باق عملا هما بعد "إن" و بعد "الفاء"(ابن مالك، 1985، ص 153).

- عن ابن سيرين، عن ابن أبي بكرة ... قال الرسول صلى الله عليه وسلّم:" فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَ أَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ. كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ. فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ. أَلاَّ لِيُبَلِّغِ اَلْشَّاهِدُ اَلْغَائِبَ، فَلَعَلَ بَعْضَ مَنْ يُبَلِغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ منْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ"(النيسابوري،1954،ج3،ص.1306).

ذكر هذا الحديث في مسألة "استعمال "رجع" مثل "صار" معنى و عملا"(ابن مالك، 1985، ص197).

هذه بعض الأحاديث التي أوردها ابن مالك في " شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح". و قد لاحظنا أثناء دراستنا لهذا الكتاب أنّ منها ما يأتي به للاحتجاج على أمور لم يجزها النحاة السابقون، لأنّهم لم يستقرئوا الحديث و لم يعرفوا ما ورد فيه من أساليب فمنعوها مطلقاً.

3-المتوسطون :

إذا كانت هناك طائفة من النحويين قد أجازت الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وطائفة أخرى منعت ذلك منعا باتا ، فإنّ هناك طائفة ثالثة اتّخذت مذهبا وسطا، من بينهم :

أ- **الحسن الشاطبي (ت 790هـ):** تزعم مذهب المتوسطين ، و الذي وافق أبا حيان في أنّه لم يجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم وأضاف أنّهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب و سفهائهم، و بأشعارهم التي فيها ذكر للفحش، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لما ثبت عندهم من نقلها على المعنى، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الرّاوي لفظ الحديث عن القياس العربي، ويقسم الشاطبي الحديث إلى قسمين:

1-قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، و لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

2-قسم اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته(نحلة، 1987، ص.53).

فهو وفقا لهذا التقسيم لا يقبل أن تطرح الأحاديث جملة و لا أن تقبل جملة، أي أنّ معياره في ذلك هو اعتناء ناقل الحديث بلفظه، و بهذا يكون الشاطبي قد عارض المانعين، و كان هذا التقسيم الذي قدمه الأساس الذي بنا عليه المعاصرون موقفهم من حجية الحديث.

و لكنه في نفس الوقت عارض المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقا دون التفريق بين الأحاديث التي اعتنى ناقلوها بلفظها و التي ناقلوها بمعناها دون لفظها، و في مقدمتهم ابن مالك و ابن خروف، لأنّهم لم يراعوا هذا التقسيم عند الاحتجاج بالحديث النبوي، لأنّ ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري ، لأنّه بنا الكلام على الحديث مطلقاً.« ابن مالك لم يميز بين الأحاديث حيث بنى قواعده، أو مذهبه في الاحتجاج على الجواز المطلق و كأن الأحاديث جميعها ممّا يصحّ الاعتماد عليه في بناء القواعد»(الحديثي،1981،ص. 426).

أي أنّ ابن مالك أجاز الاحتجاج بالأحاديث النبوية بدون استثناء، و كأنّ الأحاديث كلها يصحّ اعتمادها في بناء القواعد أمّا بالنسبة إلى النحاة المتأخرين جميعاً ميزوا بين أنواع الحديث، فلم يأخذوا بها كلها بل أخذوا ما يصحّ الاحتجاج به في المسائل النحوية.

ب- و نجد كذلك **جلال الدين السيوطي**(ت 911 هـ): الذي يعد من الفئة المتوسطة للاحتجاج **بالحديث**، فكان موقفه مشابها لما ذهب إليه الشاطبي، فقد جوّز الاحتجاج بالأحاديث النبوية التي اعتُنِي بنقل ألفاظها و لم يرض عمن منع الاحتجاج بالحديث كما نقد من أجاز الاحتجاج به دون التمييز بين ما روي بالمعنى أو باللفظ.

«و أمّا كلامه صلى الله عليه و سلّم فيستدل منه ما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، و ذلك نادرٌ جداً» (السيوطي ، 2006، ص.17).

أي قبل الاحتجاج بالأحاديث النبوية لابد من التمييز بين الأحاديث التي رويت بالمعنى و الأحاديث التي رويت باللفظ ، ثم الأخذ بالأحاديث التي يصحّ الاحتجاج بها في إثبات القواعد النحوية.

فقد أكثر السيوطي الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتابه "همع الهوامع" فقد بلغت شواهد الحديث عنده مئة و ستة و خمسين حديثا.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن علماءنا قد اختلفوا في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو على ثلاثة أقوال: أحدهما يمنع، والثاني يجيز والثالث يتبنى موقف التوسط بين الأولين. والدعوة إلى رفض الاحتجاج بالحديث في اللغة والنّحو مرّدها إلى ما روجه مذهب المانعين، منطلقين من أنّ متقدمي النحاة لم يكونوا يستشهدون بالأحاديث في تصانيفهم، ففهموا من هذا أنّهم رفضوا ذلك. فراحوا يلتمسون التعليل المقنع لذلك، ولو صحّ أنّ بعض القدماء لم يستدلوا بالأحاديث في النحو فذلك ليس معناه أنّهم كانوا يمنعون ذلك بقدر ما كانوا يكتفون بإدخالها تحت مسمى "كلام فصحاء العرب" وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم أبلغهم وأفصحهم جميعا.

إلاّ أنّ المتأخرين في المشرق والمغرب الإسلاميين معاقد اعتمدوا على الحديث في البلاغة والبيان، واللغة والصرف والنحو، وتنمية واتساعا في مبدأ الاحتجاج بالحديث في ميدان النحو على وجه الخصوص.

ولكن ذلك وفق الشروط والمعايير التي أتى بها المتوسطون، ووجب على النحاة مراعاتها، وذلك بالتمييز بين الأحاديث التي رويت بالمعنى والأحاديث التي رويت باللفظ وهي التي يصحّ الاحتجاج والاستشهاد بها.

الفصل الثالث: موقف النحاة المحدثين وقرار مجمع اللغة العربية المصري من الاحتجاج بالحديث النبوي.

1- موقف النحاة المحدثين من الاحتجاج.

2- قرار مجمع اللغة العربية المصري من الاحتجاج بالحديث النبوي.

1-موقف النحاة المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

وقف جل الباحثين والدارسين المعاصرين إزاء مسألة حجّية الحديث النبوي الشريف في الدرس النحوي موقف المتمعن وذلك لدقتها وحساسيتها، وهذا ما رأيناه عند القدامى مثل الشاطبي في تقسيمه للحديث إلى قسمين، والسيوطي في تمييزه بين الأحاديث،فكانت نظرتهم أقرب إلى التوسط والاعتدال ومن هؤلاء الباحثين المعاصرين:

- **موقف محمد الخضر حسين:**[1]

يعد محمد الخضر حسين من أوائل اللغويين المحدثين الذين عنوا بقضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في الدرس النّحوي، فقد استقصى المسألة في الكتب ليرى في أي جانب يقع الحق."وهذا ما دعاني إلى أن بحثت في هذه المسألة، وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه أهل العلم, ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا".(حسين، 1960, ص. 166).

تناول هذا الموضوع ببحث مطول عرض فيه أراء المجوزين والمانعين، وقام بمناقشة أدلتهم ثم تحدث عن تدوين الحديث وزمنه، فهو يرى أنّ بعض ما دون من الحديث أحيط بعناية الرواة الفصحاء، وأن بعضها الآخر لم يحط بمثلها.

ناقش محمد الخضر حسين هذه المسألة بضبطه المعايير التي يجب توافرها في الحديث المحتج به، معتمدا في ذلك على ما تقدم من آراء الشاطبي، وقد فصل في ذلك ورسم مقاييس للحديث المحتج به بما يوسع دائرة الاحتجاج أكثر من سابقيه.

ويرى أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة وهي ستة أنواع:

1.محمد الخضر حسين (ت 1985 م) هو عالم ديني تونسي من أصل جزائري، توالى مشيخة الأزهر من 1952-1954.

أحدها: ما يروي بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم كقوله:" **حميا لوطيس**" وقوله "**مات حتف أنه**".وقوله :" الظلم ظلمات يوم القيامة" إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان.

ثانيها: ما يروي من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصةٍ.

ثالثها: ما يروي شاهد على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، و ممّا هو ظاهر أنّ الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعهما: الأحاديث التي وردت بطرائق متعددة واتخذت ألفاظها، فإنّ إتّخاذ الألفاظ مع تعدد الطرائق دليل على أنّ الرواة لم يتصرّفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينشر فيها فساد اللغة، فبقي محافظا على فصاحته كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريح والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى محل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني. (حسين، 1960، ص. 178).

كما ذكر الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها وهي تلك الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول، وإنّما هي تلك الأحاديث النبوية التي تروى في كتب بعض المتأخرين.

والأحاديث التي يصحّ الاختلاف في الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي دوّنت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة المبنية آنفا وهي على نوعين:

1-حديث يرد لفظه على وجه واحد، فالظاهر صحّة الاحتجاج به، نظرًا إلى أنّ أصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى ويضاف إلى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم.

2- حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فنجد من يستشهد بالأحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد، وما روي على وجهين أو وجوه, ويجوز صحة الاحتجاج بها إذا كانت الرواية مشهورة لم يغمرها بعض المحدّثين بأنّها وهم من الرّاوي. (حسين، 1960، ص. 179).

وفي خلاصة بحثه يقول إنّه يجوز الاحتجاج بالألفاظ التي رويت في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول حتى وإن اختلفت فيها الرواية، واستثنى الألفاظ التي تأتي في رواية شاذة ويغمرها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمر لا مرد له.

هذا هو رأي الشيخ محمد الخضر حسين الذي قام بإضافة مقاييس على ما قدمه الشاطبي، كما أنّه بيّن أنواع الأحاديث المعتنى بها لفظا وفصّلها، وحتى يعرف كذلك منطلق مجمع اللغة العربية في إصداره للقرار، لأنّ المجمع اعتمد هذا البحث،لما فيه من دقة علمية وضبط. مع قليل من التّعديل والتّفصيل.

- **موقف عبد العال سالم مكرم:**[1]

كان عبد العال سالم مكرم من المؤيدين للاحتجاج بالحديث الشريف لتقعيد القواعد وبناء الأساليب، حيث قال عن ابن الضائع:" لست أدري ما الذي حمل أبا الحسن بن الضائع على عدم أخذه بالاحتجاج بالحديث؟شبهته التي حالت بينه وبين ذلك في جواز

[1].عبد العال سالم مكرم هو أحد محققي التراث العربي و عالم نحوي، وأستاذ، ومؤلف.

رواية الحديث بالمعنى. ومن أجل هذه الشبهة يُسقط أصلا كبيرا من أصول الاستشهاد اللغوي والنحوي الممثل في الحديث الشريف" (مكرم، 1980، ص. 23).

فيرى مكرم أن ابن الضائع قد أنكر أصلا من أصول الاحتجاج في المسائل النحوية الذي يعدّ المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في إثبات القضايا اللغوية والنحوية، وقول ابن الضائع أنّ الحديث روي بالمعنى ليست بحجة مقنعة، لأنّ المسلمين كانوا حريصين كل الحرص على تلقف الكلمات من فم النبي صلى الله عليه وسلم وحفظها وترديدها،لما تحتوي عليه من تعاليم وأحكام شرعيّة.

وردّ أيضا على أبي حيان حين تشدّد في عدم الأخذ بالحديث النبوي الذي يقول إنّ رواة الحديث لم يكونوا عربا بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو." وقد غاب عن ذهن أبي حيان أنّ إمامه سيبويه عميد اللغة وأستاذ أساتذتها، وصاحب القياس والتعليل فيها، ومنتج الكتاب الذي يعدّ من أكبر الأصول في اللغة العربية وقواعدها غاب عن ذهنه أنّ سيبويه لم يكن عربيا، وأنّه كان أعجميا" (مكرم، 1980، ص. 240).

أي أنّ أبي حيان قد غاب عن ذهنه أنّ أستاذه سيبويه لم يكن عربيا وإنّما أعجميا ورغم ذلك فهو منتج "الكتاب" الذي يعدّ من أكبر الأصول في اللغة العربية.

ومن هذا المنطلق يصرّح مكرم بأنّ الحديث النبوي الشريف أولى في مجال الاحتجاج في اللغة والنحو من شعر الشعراء، وعلى الرغم من فرضية أنّ بعض الأحاديث النبوية رويت بالمعنى فهذا لا ينقص من قدرها في مجال الاحتجاج. لأنّ الرواة كانوا حريصين على تدوين أو روي الحديث بلفظه، ولكن ذاكرتنا لا تستطيع استرجاع وتذكر كل ما تلفظ به الرسول صلى الله عليه وسلم. فيحاول الراوي أن يأتي بلفظة تؤدي معنى اللفظة المفقودة." إنّ السبب في رأيي الذي جعل العلماء يجيزون رواية الحديث بالمعنى يرجع إلى محاولة هؤلاء الرواة الدقة،والضبط والاتقان في رواية الحديث، ولكن هم بشر ولهم عرضة للنسيان

فلأجل بعدهم عن الكذب في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بإتيان ألفاظ من ألفاظهم ونسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أجازوا الرواية بالمعنى حتى لا يقعوا في هذا المأزق الوعر". (مكرم،1980، ص. 239).

فعبد العال سالم مكرم يقرر بعدم الاعتداد بكون الحديث قد نقل بلفظه أو بمعناه، وأوجب أن يحتج بالحديث الشريف وبما رواه الراوي وما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم.

- **موقف محمود فجال[1]:**

يرى محمود فجال أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانا، وأوضحهم بيانا، وأعذبهم نطقا، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجّة، وأنّه لم يتكلم إلاّ بكلام قد حق بالعصمة. فكان يخاطب كل أمة بلسانها ويحاورها بلغتها. " فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتباين بطونهم، وأفخاذهم وفصائلهم، كلاّ منهم بما يفهمون ويحادثهم بما يعملون" (فجال،1997، ص. 18).

كما أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد، لا ينازع في ذلك أحد، ولم يأت عن أحد، من روائع الكلم مثل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم. وكان ذلك توفيقا من وإلهاما من الله، فقد علمه الله أشياء كثيرة لم يكن يعلمها. إلاّ أنّ هناك طائفة من النحاة انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. وكذلك القول بأنّ تلك الأحاديث ليست للنّبي صلى الله عليه وسلم. " إنّ عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنّه مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم لا يعني أنّهم لا يجيزون الاستدلال به، وإنّما يعني عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق، وهو علم رواية الحديث ودرايته"(فجال، 1997، ص.109).

[1]محمود فجال (ت 2015) من علماء النحو والصرف واللغة في العصر الحديث، الملقب بشيخ النحاة.

والقدامى لم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، ولم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنّما هو استنتاج من النحاة المتأخرين الذين لاحظوا بأنّ أوائل النحاة لم يستشهدوا به، فبنوا عليه أنّهم يرفضون الاستشهاد به. ثم حاولوا تقديم حجج على رفضهم." فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث إنّما واهمين حينما ظنوا هم أيضا برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطاهم وينهجون نهجهم" (فجال، 1997، ص. 110).

يدعو محمود فجال إلى الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة في النحو باعتبارها مصدرا من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم وكون الرسول صلى الله عليه وسلم أفصحّ العرب قولا وأبينّهم كلاما.

ودلّنا محمود فجال عن الأحاديث النبوية التي لا يصحّ الاحتجاج بها ولا خلاف فيها، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول وهي تلك التي تروى في بعض كتب المتأخرين.

- **موقف محمود أحمد نحلة[1]:**

يرى أحمد نحلة أنّ النحاة قد تركوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف الذي كان يفترض أن يكون من المصادر المتقدمة في الاحتجاج، يلي القرآن الكريم، إلاّ أن النحاة كان احتجاجهم به على قلة." لكن كثير من أئمة النحاة، متقدمين ومتأخرين لم يعتدوا بالحديث النبوي الشريف أصلا من الأصول، تستنبط منه القواعد، وتقرر الأحكام، حتى إذا وقع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقوية كما يستشهد به من قرآن أو كلام للعرب". (نحلة، 1987، ص. 47).

[1].محمود اجمد نحلة استاذ الدراسات اللغوية والنحوية بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة الاسكندرية، ومدير معهد الدراسات اللغوية والترجمة ورئيسا لتحرير مجلة كلية الآداب.

إلاّ أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانا، وحديثه أصحّ سندا من كثير من أشعار العرب التي يحتجّ بها.

ردّ أحمد نحلة على النحاة الذين قالوا بأنّ رواة الحديث أعاجم أنّ هذا غير مقنع إلى الامتناع عن الاحتجاج به لأنّ ذلك يقال أيضا لرواة الشعر والنثر ويقول:" ولا عبرة بأنّ أغلب رواته أعاجم، لأنّ ذلك يقال في رواة كثير من الشعر والنثر ويحتج به"(نحلة، 1987، ص. 52).

أمّا بالنسبة لمن يقول بجواز النقل، فإنّما هو التجويز العقلي الذي لا ينافي في وقوع نقيضه، لذلك نجد علماء الحديث يتحرون في الضبط و يتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، وإذا غلب الظن على ذلك التبديل فيلغى ولا صحّة الاستدلال به.

والخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدوّن ولا كتب، أمّا بالنسبة للأحاديث التي دوّنت لا يجوز التبديل في ألفاظها من غير خلاف بينهم. وتدوّين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم ويسوغ الاحتجاج به. وكان التبديل لفظا بلفظ يصحّ الاحتجاج به.

أمّا بالنسبة للنحاة المانعين من الاحتجاج بالحديث الشريف و ما ذكروه من وقوع اللّحن في حديث الرسول صلى الله عليه و سلّم، فقد ردّ عليهم أحمد نحلة بقوله:" أمّا ما ذكروه من وقوع اللّحن في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم على لسان من رواه من أعاجم فقد ظهر وجه من الصحّة لكثير ممّا ظن به اللحن" (نحلة، 1987، ص. 53).

فيرى أن هذه الحجّة باطلة وغير مقنعة لأنّ الأحاديث التي قالوا عنها وقع فيها اللّحن أثبت علماء الحديث عكس ذلك وأكدوا صحّتها وعدم وقوع اللّحن فيها.

- **موقف محمد عيد:**[1]

وممن تناول هذا الموضوع أيضا محمد عيد. وقد بيّن لنا في كتابه " الاستشهاد والاحتجاج باللغة" موقفه حول قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. إذ يرى أنّ امتناع النحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث الشريف على أنّهم كانوا في فترة البداية وكذلك الحديث لم يدوّن بعد. ويقول: " إنّ الرواة الأوائل من دارسي النحو في القرن الأول وأوائل الثاني كانوا في فترة البداية ولم يكن الحديث قد جمع نهائيا" (عيد، 1988، ص، 108).

ولكن بعد هذه الفترة قد تلتها فترة النضج والتطور العلمي، فكانت نصوص الحديث موثقة و متوفرة، وقد بذل هؤلاء العلماء جهدا كبيرا في الحصول عليه وتدوّينه وتوثيقه من أجل حمايته من التحريف والتصحيف، إلاّ أنّهم امتنعوا عن الاحتجاج به على الرغم من وجود نصوص موثقة، فذهبوا يستشهدون في دراستهم بالشعر والنثر." وعلى الرغم من ذلك فإنّ علماء النّحو قد تجنبوه في دراستهم ورحوا يبذلون جهدا في غيره"(عيد، 1988، ص. 108).

والقول بأنّ النّحاة الأوائل لم يحتجوا بالحديث هو أمر خاطئ والدليل على ذلك أنّ سيبويه احتجّ بالحديث النبوي الشريف في كتابه المشهور "الكتاب" ولكنه لم ينسب تلك الأحاديث الى النبي صلى الله عليه وسلم بل كان ينسبها الى كلام العرب.

ويرى أنّ الانصراف عن السّنّة والاحتجاج بها بقي عادة مرعبة وعرفا متوارثا لدى النحاة على اختلاف مذاهبهم، وكأنما أصبح أمرا مسلّما ألا يناقش هذا الأمر المتوارث، حتى جاء ابن مالك وابن خروف وغيرهم من النحاة معتمدين على الحديث الشريف ومخالفين في ذلك عرف من سبقوهم.

[1].محمد عيد، محدث وفقيه اسلامي ويعد من أكبر تلاميذه الشيخ الالباني، له كتب ومؤلفات عديدة في مجال الحديث والفقهوغيرها.

ثم يذكر بعدها أنّ الذي كان سببا في امتناع النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف هو:" التحرز الديني" وهذا ما جعل النحاة ينصرفون عن الاستشهاد به، رغم أنّ كانت السّنّة النّبوية بين أيديهم وهي صالحة للدراسة النحوية واللغوية. لكنّهم صرفوا أنفسهم عنها قصدا لذلك السبب.

أمّا القول بأنّ النحاة الأوائل امتنعوا عن الاحتجاج بالحديث بسبب الرواية بالمعنى أو وقوع اللّحن فيه فذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكر من رواية الحديث وجمعه ثم تدوينه. وأنّ الأمر المقنع حقا هو اعتراف النحاة بحقيقة الأمر الذي صرفهم عن الاحتجاج بالحديث في الدراسة النحوية هو "التحرز الديني".

إذ يرى أنّ الحديث النبوي الشريف هو أشدّ توثيقا من كلام العرب ويعد المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في الاحتجاج، باعتباره مكملا للقرآن الكريم في أخذ أحكام الدين، فمن الطبيعي أنّ يكون الحرص عليه وعلى صحّته باستخدام ضوابط السلوك في روايته. لكن النحاة سلكوا في ذلك مسلكا مضادا.

ثمّ ختم موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بسؤال:

" هل كان من الصواب إبعاد نصوص الحديث الموثقة من الدراسة أو أنّ ذلك حرم النّحاة من مصدر مهم كان خليقا بالتقدير والشمول؟"

***مجمّع اللّغة العربيّة المصري:**

مجمّع اللّغة العربيّة المصري هو من بين المجامع اللّغوية التي عكفت على خدمة اللغة العربية. نشأ هذا إثر دعوات ومحاولات عديدة لتكوين مجمع يهتم باللغة العربية

و شؤونها في مصر.

كان لظهور مجمع اللغة العربية أسباب عديدة يرجع بعضها إلى مائة عام قبل تكوينه، فقد ظهرت مشكلات لغوية جديدة يرجع بعضها إلى قيام مدرسة الألسن عام 1836م بترجمة ونقل الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية. وكانت المخترعات الحديثة والاصطلاحات المعاصرة بأسمائها الأجنبية موضوع مناقشة، منها ما يقبل و منها ما يجب أن يبدل بلفظ عربي. ثم كان لانتشار الصحافة و اختلاف موضوعاتها و إمكانيات الصحفيين اللغوية و الثقافية أثر في بروز ظواهر لغوية شاذة عما تعارف عليه علماء العربية، واستعمال كلمات أعجمية في معان لا يحتاج إليها في ذلك الوقت. فشعر كثير من العلماء و المصلحين بالحاجة إلى وضع معجم اللغة العربية، يواكب ما استجد من مخترعات، وعلوم، و فنون، و اصطلاحات لا يقوم به إلاّ علماء متخصصون باللغة العربية وما يتعلق بها. وغيرها من الأسباب التي أدت إلى نشأة هذا المجمع." ومع هذه الأسباب وغيرها وجدت فكرة إنشاء مجمع لغوي بالقاهرة قبولا عند الملك فؤاد الأول(ت1936) لأنّها ستجعله منافسا ثقافيا للملك فيصل(ت1933) الذي أنشأ المجمع العلمي العربي بدمشق عام 1919م"(العصيمي،2003،ص.28).

فكانت هذه من بين الأسباب التي دفعت إلى إنشاء هذا المجمع. وتأسس مجمع باللغة العربية المصري بالقاهرة في 13 ديسمبر 1932 في عهد الملك فؤاد الأول. نصّ مرسوم إنشائه على أن يكون المجمع من عشرين عضوا من العلماء المعروف بتبحّرهم في اللغة العربية نصفهم من مصر ونصفهم الآخر من العرب المستشرقين. وأهم أعضاء هذا المجمع هم:

1.محمد توفيق رفعت(ت 1950).

2.أحمد لطفي السيد(ت1963).

3. طه حسين(ت1973).

4. إبراهيم مدكور (ت1996).

5. شوقي ضيف(ت2005).

6.محمود حافظ(ت1932).

7. حسن محمود عبد اللطيف الشافعي وهو رئيس المجمع الحالي.

أهداف المجمع:

نصّ مرسوم إنشاء المجمع الصادر عام 1932 على أنّ أغراض المجمع هي:

- أن يحافظ على سلامة اللغة العربية. وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر وذلك بأن يحدّد في معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.
- أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية و أن ينشر أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيير مدلولاتها.
- أن ينظّم دراسات علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.
- أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية.

2-قرار مجمع اللغة العربية حول مصادر الاحتجاج الثلاثة:

أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعض القرارات المرتبطة بالأصول النّحوية من بينها قراراته حول مصادر الاحتجاج: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

- **القرآن الكريم:**

هو كلام الله عزّ وجلّ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم المعجز والمتعبّد بتلاوته عن طريق جبريل عليه السلام، المنقول إلينا بالتواتر.

والقرآن الكريم أصحّ منقول وأبعده عن الفساد والتحريف، وهو المصدر الأول من مصادر الاحتجاج وأجمعت كلمة النحويين على الاحتجاج به باعتباره مصدرا أصيلا للاحتجاج.

اعتمد المجمع على القرآن الكريم في الاستدلال لما درسه من مسائل وهو في الغالب لا ينص على الآية المستشهد بها، لأنّ القرار ما هو إلاّ نص الحكم أو القاعدة التي توصل إليها مؤتمر المجمع.

لكن في بعض الأحيان يأتي في بعض القرارات النّص على الآية المستدل بها كما في قرار ضابط اسم المصدر وعمله، فقد استدل المجمع بقول الله تعالى:" تَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللهِ"(آل عمران, 195)

وكان المجمع يحتجّ بالقراءات المتواترة والشاذة دون التفريق بينهما، متابعا فيه النحاة المتأخرين كابن مالك وغيره، فقد استدل لظاهرة إسكان حرف الإعراب بآيات عديدة، جاءت في قرارات متواترة، وشاذة، منها قوله تعالى:" إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُمْ" (البقرة، 67). بإسكان الراء.

لقد اعترض بعض المجمعين منهج النحويين في التقعيد والاستدلال بالقرآن الكريم لأنّ كثيرا منهم يخضعون القرآن لتلك القواعد التي وضعوها، وربما استدلوا لصحة الإعراب آية أو توجيهها بأبيات من الشعر، وكان الأولى أن يقبلوا ما جاء في القرآن ويستشهدوا به بدلا من الشعر لا العكس (العصيمي، 2003، ص. 676).

يرى مجمع اللغة العربية المصري أنّ القرآن الكريم هو الأولى في الاحتجاج بدلا من الشعر وغيره باعتباره المصدر الأول من مصادر الاحتجاج.

- **الحديث النبوي الشريف:**

لم يكن قرار مجمع اللغة العربية حول قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في الدراسات النحوية من قبيل الصدفة، بل سبقته جهود بعض العلماء إلى مناقشة المسألة وانصاف الحديث النبوي.

ففي البداية أثيرت قضية الاحتجاج بلفظ الحديث النبوي في الدورة الأولى من دوراته، فقد أنكر بعض أعضائه الاحتجاج بالحديث الشريف من بينهم الشيخ أحمد الإسكندري(ت 1938) الذي أنكر الاحتجاج بالأحاديث النبوية في مسألة التعريب، مرددا ما قاله أبوحيان وغيره من النحاة الرافضين الاستشهاد بالحديث الشريف، على أنّ حجّته كانت أنّ النّحويين الأوائل لم يحتجوا به. لأنّهم لم يثقوا أنّها من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، لأنّ أغلب الأحاديث رويت بالمعنى، وأنّ أكثر رواته أعاجم، فخالفه في ذلك الشيخ حسين والي(ت 1936) معتمدا في ذلك على ما سلكه ابن مالك من الاحتجاج بالأحاديث لفظها و معناها، دون التمييز بين الأحاديث التي يصحّ الاحتجاج بها والتي لا يصحّ، وقد اتبعه على هذا كثير من متأخري النحاة .فانقسم المجمع إلى قسمين :

- قسم سلك منهج الرأي الأول.
- قسم سلك منهج الرأي الثاني.

وبعد مناقشة المجمع لهذين الرأيين كونت لجنة من الشيخ أحمد السكندري، والشيخ إبراهيم حمروش(ت 1960)، و الشيخ محمد الخضر الحسين لدراسة هذا الموضوع ألاّ وهو الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، فقدّم محمد الخضر الحسين بحثا لخص فيه إلى جواز الاستشهاد بألفاظ ما يروي في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول، فناقش المجمع بحثه ودرس المقاييس التي وضعها للتمييز بين ما يصحّ الاحتجاج به وما لا يصحّ. فأصدر قرار مجمع اللغة العربية المصري .

رأى المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث النبوية في أحوال خاصة مفادها مايلي :

1. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، كالكتب الصحّاح الستة فما قبلها.
2. يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر، على وجه الآتي:

- الأحاديث المتواترة والمشهورة.
- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلمّ.
- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
- الأحاديث المروية لبيان أنّه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم.
- الأحاديث التي دوّنها من شأن العرب الفصحاء.

- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل : القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

الأحاديث المروية بطرائق متعددة وألفاظها واحدة (العصيمي، 2003، ص.681).

ومن بين الأحاديث التي اعتمد عليها المجمع في قراراته هي :

- حديث :" **ثُمَّ قَدَّمَ اَلَّذِي كَانَ أَسْفَلَهُ فَأَتَى بِاَلْأَلْفِ دِينَارٍ**"
- حديث : "**ثُمَّ قَامَ فُقَرَاءُ اَلْعَشْرِ آيَاتِ**".

فقد استدل بهما على إجازة دخول "**الألف**" و"**اللام** "على العدد المضاف دون المضاف إليه

- حديث :"**ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثُ مِرَارًا**."

استدل بهذا الحديث على جواز التمييز أدنى العدد بجمع الكثرة وغيرها من الأحاديث النبوية التي اعتمد عليها المجمع.

وما يلاحظ على قرار مجمع اللغة العربية المصري أنّه فصّل عبارة "**ما دوّن في الصدر الأول** "التي جاءت في كلام الشيخ محمد الخضر حسين، ويقصد بها الأحاديث التي دوّنت في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وبيّن أنّ المقصود بها هي الكتب الستة فما قبلها، أي الصحيحين وباقي الكتب الستة. وكذلك جاء في قراره أنّه قبل الاحتجاج بالأحاديث لابد التمييز بين الأحاديث التي يصحّ الاستشهاد بها و التي لا يصحّ .

- **كلام العرب:**

هو المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج، ويقصد بكلام العرب ما أثر عنه من شعر و نثر قبل الإسلام وبعده، إلى أنّ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين وشيوع اللّحن.

اختلفت مواقف المجمع اتجاه الاحتجاج بكلام العرب باختلاف مشارب أعضائه، وأول ما أثيرت هذه القضية، عندما تناول أعضاء المجمع الحديث في مسألة اللهجات ودراستها فقد أثار الشيخ أحمد الإسكندري سؤالا عن العربي الذي يحتجّ بعربيته فأجابه هو ذلك العربي من أهل الأمصار.

وذكر الشيخ حسين والي أنّ علماء اللغة عندما أرادوا أن يدوّنوا اللغة عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الست التي في قلب الجزيرة المتمثلة في: قيس، وأسد، وتميم، وهذيل، وبعض من كنانة، وبعض من الطائين، وكتب بحثا تحدث فيه عن الاستشهاد بكلام العرب.

سار المجمع في أول سنينه على منهاج النحويين المتقدمين، فحدد من يحتج بكلامه بحدين زماني و مكاني، وجاء في شرح قرار المجمع في المعرب والأعجمي تحديد العرب المحتج بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وكذلك أهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع، إلاّ أنّ بعض أعضاء المجمع اعترض على المنهج، من بينهم الأستاذ فيشر، واحتج على أنّ فقهاء اللغة يختلفون في عدّ القبائل الفصيحة، وأنّ اللهجات القديمة كثيرة، وتلك اللهجات موجودة في كتب النحو القديمة والمعجمات، وموجودة كذلك في قراءات قرآنية. كما اعترض بعضهم على تحديد عصر الاحتجاج بنهاية القرن الثاني للهجري في الأمصار، ونهاية القرن الرابع للهجري في البوادي بأن في كل لغة توليد.

ولما جاء الجيل الثاني من أعضاء المجمع، اشتدّ الاعتراض على الحدين الزماني والمكاني اللذين التزمهما جامعو اللغة وممّن صرّح بهذا طه حسين (ت1973 م) .وكذلك الأستاذ أحمد حسن الزيات(ت1968) والأستاذ إبراهيم مصطفى(ت 1962). (العصيمي 2003.ص.688).

ويفهم مما سبق أن المجمع يقبل ما قيل في العصر الجاهلي والاسلامي إلى كل حدود المائتين الهجرية دون اعتراض في ذلك. ويحتجّ بكلام العرب كله سواء كان شعرا أو

نثرا . أمّا بالنسبة إلى القرارات فقد ورد في بعضها إشارة إلى مجيئ أبيات في المسألة المعروضة كقرار دخول "ال" حيث ذهب فيه بعض من العلماء إلى منع دخول الألف واللام على "كل"و"بعض".

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الذي كان بعنوان:"موقف النحاة المحدثين وقرار مجمع اللغة العربية المصري من الاحتجاج بالحديث النبوي" إلى مواقف بعض النحاة المعاصرين حول الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من بينهم الشيخ محمد الخضر حسين الذي كان من أوائل النحاة الذين اهتموا بقضية الاحتجاج بالحديث النبوي والذي ناقش هذه المسألة بضبط المعايير التي يجب توافرها في الحديث المحتجّ به، حيث وضع ستة معايير لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به. ثم تطرقنا إلى موقف عبد العال سالم مكرم الذي قام بالرّد على النحاة المانعين الاحتجاج بالحديث الشريف، الذي قرر بعدم الإيمان بحججهم لأنّها غير مقنعة. وغيرهم من النحاة الذين تطرقنا إلى مواقفهم وأراؤهم متشابهة فيما بينها، لأنّ هدفهم إعادة مكانة الحديث النبوي الشريف في الاحتجاج باعتباره المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم.

وفي الأخير تطرقنا إلى قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي درس المقاييس التي وضعها الشيخ محمد الخضر حسين للتمييز بين ما يصحّ الاستشهاد به من الحديث النبوي الشريف، فكان قرار مجمع اللغة العربية بحصر الأحاديث التي يصحّ الاحتجاج بها.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا البحث وبعد الجهد المتواضع من البحث والدراسة في موضوع "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف" وبيان موقف النحاة منه توصلنا إلى بعض النتائج وهي:

– الاحتجاج هو تقديم الحجة والبرهان حول قضية نحوية ما اختلف فيها، تكون بالاستشهاد من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو ما صحّ من كلام العرب في رقعة الفصاحة وفي زمن الاحتجاج كما حدده علماء اللغة.

– لم يكثر النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث النبوي ولم يعللوا سبب تركهم من الاستشهاد به.

– عدم تصريح بعض النحاة القدامى باحتجاجهم بالحديث النبوي بل نسبوه إلى كلام العرب.

– غلب على أكثر النحاة الاهتمام بالشعر والاحتجاج به ولا يخفى أنّه يوجد في الشّعر الكثير من التأويلات والأبيات المجهولة القائل، وبذلك فوّتوا على أنفسهم العناية الكافية بمصادر الاحتجاج الأخرى كالحديث النّبوي الشّريف.

إنّ ادّعاء المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي في المجال النحوي بأنّ كثير من رواة الحديث كانوا أعاجم فوقع اللّحن في الأحاديث مغاير للحقيقة، ولا ينطبق على الواقع بعد أن تبيّن مدى التّشدّد وضبطا الرواية وأدائها بألفاظها وأنّ الصّحابة كلهم فصحاء ويحتج بكلامهم . وأنّ الرواة الذين جاءوا بعدهم أكثرهم من العرب وهذا لا ينبغي عنهم، التشدّد والحذر في رواية الحديث.

–إنّ ما رآه المانعون من أسباب لعدم الاحتجاج بالحديث يتضح منها أنها أسباب غير مقنعة لا تعدّ دليلا كافيا يبرر انصراف النحاة عن الحديث، بعد الجهود العظيمة التي قام بها رجال الحديث من جمع الأحاديث وضبطها وتقديمها مصنّفة ومنظّمة، بالإضافة إلى أنّ

الخاتمة

النحاة لم يغفلوا عن الاستشهاد بالحديث تماما كما أدى هؤلاء، بل وجد الحديث في مصنفات المتقدّمين والمتأخّرين على درجات متفاوتة.

– إنّ نحاة بغداد والأندلس كابن جني وابن مالك ومن جاء بعدهم قد أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي وتوسّعوا فيه، واعتمدوه في وضع قواعد جديدة على القواعد التي وضعها الأوائل.

– بين موقف الرافضين والمؤيدين نجد بعض العلماء من اتخذ موقفا وسطا لا يرفض بصورة مطلقة، وإنّما اشترط لذلك شروطا ومن هؤلاء إسحاق الشاطبي وجلال الدين السيوطي.

– إنّ النحاة لم يختلفوا في فصاحة وبلاغة النبي صلى الله عليه وسلم وإنّما اختلفوا في الرّواية عنه بالمعنى، وإنّ الذّين منعوا الاحتجاج بالحديث منعوه لعدم وثوقهم أنّ ذلك من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، ولو وثقوا به لأجروه مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.

– تدوين الأحاديث حصل في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وفيه من الأحاديث ما دوّن في عهد رسول الله عليه وسلم.

– إنّ النحاة المحدّثين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو، وفق شروط ذكرها الشيخ محمد الخضر حسين.

– وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعض المقاييس للتمييز بينما يصحّ الاحتجاج به من الأحاديث وما لا يصحّ الاحتجاج به .

– ينبغي أن يكون الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، من حيث الاحتجاج بنصوصه في المجال النحوي.

الخاتمة

ونقدم جملة من الاقتراحات المتمثلة:

– ضرورة إعادة الاعتبار لمكانة الحديث النبوي الشريف باعتباره المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج .

– لابد من إدراج الحديث النبوي في الكتب المدرسية والاعتماد عليه بكثرة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم. برواية حفص.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد (1957). **لمع الأدلة في أصول النحو**. دمشق: مطبعة الجامعة السورية.
- بلعيد، صالح (2005). **في أصولالنحو**. الجزائر: دار هومة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (دت). **الخصائص**. ج1. دم: المكتبة العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (دت). **المحتسب**. ج2.دم: دن.
- ابن مالك، جمال الدين (1984). **شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**. دم: مكتبة ابن تميمة.
- الجرجاني، الشريف (دت). **التعريفات**. القاهرة: دار الفضيلة للنشروالتوزيع.
- الحديثي، خديجة (1974). **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**. دم: مطبوعات جامعة الكويت.
- الحديثي، خديجة (1981). **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف**. العراق: دار الرشيد للنشر.
- حسان، تمام (2000). **الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة–البلاغة**. القاهرة: عالم الكتب.
- حسين، محمد الخضر (1960). **دراسات في العربية وتاريخها**. دمشق: المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح.
- الزقزاق، محمد (دت). **التعريف بالقرآن والحديث**. بيروت لبنان: المكتبة العلمية.
- السّامرائي، إبراهيم (1987). **المدارس النحوية**. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988). **الكتاب**. ج1. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988). **الكتاب**. ج2. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين (2006). **الاقتراح في أصول النحو**. دمشق: دار البيروتي.

- العصيمي، خالد بن مسعود بن فارس (2003). **القرارات النحوية و التصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**. بيروت: دار التدمرية.
- عيد، محمد (1988). **الاستشهاد الاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم الحديث**. القاهرة: عالم الكتب.
- فجال، محمود (1985).**الحديث النبوي في النحو العربي**. الرياض: أضواء السلف.
- الفراء، أبو زكرياء (دت). معاني القرآن. ج2. دم: دن.
- اللبدي، محمد سمير نجيب (1985). **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.
- مكرم، عبد العال سالم (1980). **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**. بيروت: دار الشروق.
- نحلة، أحمد (1987). **أصول النحو العربي**. بيروت: دار العلوم العربية.
- النيسابوري، أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري (1954).**صحيحمسلم**. ج1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النيسابوري، أبي الحسن مسلم بن الحجّاج القشيري (1954). **صحيح مسلم**. ج2.بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النيسابوري، أبي الحسين بن الحجّاج القشيري(1954). **صحيح مسلم**. ج3.بيروت:دار إحياء التراث العربي.
- النيسابوري، أبي الحسين بن الحجّاج القشيري(1954).**صحيح مسلم**.ج4. بيروت:دار إحياء التراث العربي.
- ياقوت، سليمان(2003). **مصادر التراث النحوي**. دم: دار المعرفة الجامعية.

فـــهـــــرس

شكر وإهداء

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الحديث النبوي الشريف ومصادر الفصاحة العربية

1. تعريف الاحتجاج.....6
2. مرادفات الاحتجاج.....7
3. شروط الاحتجاج 9
4. أغراض الاحتجاج 10
5. مصادر الاحتجاج.....11
6. تعريف الحديث النبوي الشريف.....15

الفصل الثاني: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

1. الاتجاهات الرافضة.....23
2. الاتجاهات المؤيدة.....30
3. المتوسطون.....36

الفصل الثالث: موقف النحاة المحدثين وقرار مجمع اللغة العربية المصري من الاحتجاج بالحديث النبوي

1. موقف النحاة المحدثين 40

2. قرار مجمع اللغة العربية 51

الخاتمة 58

قائمة المصادر والمراجع 60

الملخص:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف" حيث قمنا بمعالجة موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي وقسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: قمنا بتعريف الاحتجاج، ثم بيّننا مرادفاته، وشروطه، وأغراضه ومصادره.

الفصل الثاني: تناولنا فيه موقف النحاة الرافضين الاحتجاج بالحديث النبوي، ثم موقف المؤيدين وفي الأخير موقف المتوسطين .

أما الفصل الثالث :تناولنا فيه موقف النحاة المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي .ثم عرضنا قرار مجمع اللغة العربية المصري حول الاحتجاج بالحديث الشريف، وفي الأخير قمنا بعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث. المتمثلة في:

- لم يكثر النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث ولم يعللوا سبب تركهم من الاستشهاد به .
- إنّ النحاة المحدثين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو، وفق شروط ذكرها الشيخ محمد الخضر حسين.

Summary :

In this memorandum, we dealt with the topic of¨invokig the Noble prophetic hadith¨,wher wedealt with the position of the grammarians on ivoking the hadith and divided this research in tot hree chapters.

Chapter one :wedefined the protest , synonyms , condition, purposes and sources.

The second chapter : in it we dealt with the position of the grammarians who refuse to invoke the hadith of the prophet, then the position of the supporters and in the end position of the moderates .

As for the third chapter : wedealt with the position of modern grammarians on invoking the hadith, then we presented the decision of the Arabic Language A cademy Al_masry on the hadith of the noble hadith, and in the end we presnted the most important findings that we reached through this research. Of :

- The ancient grammarians did not frequently quote the hadith of the prophet, nord id they explain the reason for their abandonment of quoting it.
- -modern grammarians have premitted the invocation of the hadith of the prophet in grammar, according to conditions mentioned by Sheikh Muhammad Al khader Hussien.